

H/LD/WG/6/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 25 مايو 2016

## الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية

الدورة السادسة  
جنيف، من 20 إلى 22 يونيو 2016

الاتجاهات السائدة مؤخراً ضمن نظام لاهاي

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

### أولاً. مقدمة

1. يُذكر أن الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية (المشار إليه فيما يلي باسم "الفريق العامل") ناقش في دورته الخامسة زيادة عدد الطلبات الدولية، التي من المتوقع أن تستمر في السنوات القادمة (يُرجى الرجوع إلى الوثيقة H/LD/WG/5/6، "اعتبارات تتعلق بإمكانية مراجعة جدول الرسوم" وإلى الفقرات من 138 إلى 147 من الوثيقة H/LD/WG/5/8 Prov.، "مشروع التقرير").

2. وعلاوة على ذلك، فإن ما حدث في الآونة الأخيرة من انضمام أطراف متعاقدة لديها أنظمة فحص قد تطلّب للمرة الأولى التنفيذ العملي لعدد من الخصائص التي كان قد أُنقِص عليها في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد وثيقة جديدة لاتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للتصاميم الصناعية (وثيقة جنيف) في عام 1999. ويمثل التحدي الناتج عن هذا التوسع في أن نظام لاهاي يجب أن يتسع لطائفة متنوعة من الأنظمة الوطنية أو الإقليمية وأن يظل في الوقت نفسه مُحْتَفِظاً ببساطته وكفاءته وفعاليته من حيث التكلفة.

3. والغرض من هذه الوثيقة هو تقديم مجموعة أولى من الملاحظات والتحليلات المتعلقة بالإيداعات التي جرت في إطار نظام لاهاي منذ انضمام اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية، أي البلدان التي لديها أنظمة فحص وبها نشاط إيداع كبير، لمعرفة ما إذا كانت هناك أي اتجاهات ناشئة.

4. وتعلق الإحصائيات التي تستند إليها هذه الوثيقة بالتسجيلات الدولية وليس الطلبات الدولية المُودَّعة، ووفقاً لتاريخ تسجيلها الدولي (الذي يكون عادةً تاريخ إيداع الطلب الدولي) وليس تاريخ تدوينها. وهكذا، على سبيل المثال، فإن الأرقام المتعلقة بالتسجيلات الدولية في الربع الأول من عام 2016 تشير بدقة إلى التسجيلات الدولية التي يكون تاريخ تسجيلها الدولي في يناير أو فبراير أو مارس 2016. وقد وقع الاختيار على هذه المنهجية من أجل ثبات البيانات مع التعبير في الوقت نفسه عن أحدث الاتجاهات تعبيراً دقيقاً قدر الإمكان. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الأرقام الخاصة "بإحصائيات نظام لاهاي"، المتاحة على موقع الويبو الإلكتروني<sup>1</sup>، تستند بدلاً من ذلك إلى التاريخ الذي تُدَوَّن فيه التسجيلات الدولية في السجل الدولي. ولذلك فإن الأرقام الواردة في هذه الوثيقة ربما لا تكون دائماً مُتَّسقة مع الأرقام الواردة في الإحصائيات المذكورة. وهذا بصفة خاصة فيما يتعلق بالربع الأول من عام 2016، الذي تُنتج بشأنه المنهجية المستخدمة عينه صغيرة جداً<sup>2</sup>. ومن أجل الحد من الإزعاج، ترد أحياناً إشارة إلى الطلبات الدولية المُودَّعة في الربع الأول من 2016.

## ثانياً. بعض النقاط البارزة بخصوص إحصائيات 2015 والربع الأول من 2016

### زيادة النشاط ضمن نظام لاهاي

5. ظل عدد التسجيلات الدولية يزداد عاماً بعد عام في السنوات الأخيرة. فدَوَّن 3 821 تسجيلاً دولياً من التسجيلات التي يقع تاريخ تسجيلها الدولي في عام 2015، أي ما يعادل زيادةً بنسبة 40.5 في المائة مقارنةً بالتسجيلات التي يقع تاريخ تسجيلها الدولي في عام 2014. وعلاوة على ذلك، بلغ إجمالي عدد التصاميم الواردة في هذه التسجيلات الدولية 15 132 تصميماً، أي ما يعادل زيادةً بنسبة 10.9 في المائة مقارنةً بعام 2014.

6. أما عدد التسجيلات الدولية التي يقع تاريخ تسجيلها الدولي في الفترة من يناير إلى مارس 2016 فقد بلغ 752 تسجيلاً دولياً، وكان عدد التصاميم الواردة في تلك التسجيلات الدولية 2 405<sup>3</sup>.

### أطراف متعاقدة جديدة ضمن أكبر عشرة

### الأطراف المتعاقدة الأكثر تعييناً

7. في عام 2014، كان الاتحاد الأوروبي (2 057 تعييناً، أي 75.7 في المائة من إجمالي عدد التسجيلات في عام 2014) أكثر الأطراف المتعاقدة تعييناً، تليه سويسرا (1 750، أي 64.4 في المائة)، وتركيا (1 199، أي 44.1 في المائة)، والنرويج (705، أي 25.9 في المائة)، وسنغافورة (675، أي 24.8 في المائة)، وأوكرانيا (581، أي 21.4 في المائة)، والمغرب (381، أي 14 في المائة)، وموناكو (369، أي 13.6 في المائة)، وليختنشتاين (327، أي 12 في المائة)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (322، أي 11.8 في المائة).

8. وفي عام 2015، ظل الطرف المتعاقد الأكثر تعييناً هو الاتحاد الأوروبي (2 858 تعييناً، أي 74.8 في المائة من إجمالي عدد التسجيلات في ذلك العام)، تليه سويسرا (1 793، أي 46.9 في المائة)، وتركيا (1 262، أي 33 في المائة). ومن بين الأطراف المتعاقدة الجديدة التي انضمت إلى اتفاق لاهاي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية (868، أي 22.7 في المائة) بالفعل رابع أكثر الأطراف تعييناً، وكانت جمهورية كوريا (853، أي 22.3 في المائة) في المركز الخامس، واليابان

<sup>1</sup> يُرجى الرجوع إلى <http://www.wipo.int/hague/en/statistics/index.jsp>.

<sup>2</sup> البيانات الواردة في هذه الوثيقة استُخِصت في أوائل شهر أبريل 2016. ولذلك سوف يزداد العدد الإجمالي النهائي للتسجيلات الدولية التي يقع تاريخ تسجيلها الدولي في الربع الأول من عام 2016 حينما تتحول طلبات دولية أخرى أُودِعت خلال تلك الفترة وكانت لا تزال مُعلَّقة يوم 31 مارس عام 2016 إلى تسجيلات.

<sup>3</sup> يُذكر، على سبيل الملاحظة الهامشية، أنه خلال الربع الأول من عام 2016، جرى بالفعل تدوين 1 130 تسجيلاً دولياً في السجل الدولي، ولكن 378 تسجيلاً منها كان يقع تاريخ تسجيله الدولي (وهو، في معظم الحالات، نفس تاريخ الإيداع) في عام 2015.

(540، أي 14.1 في المائة) في المركز التاسع. وكانت الأطراف المتعاقدة الأخرى الآتية ضمن أكبر عشرة: النرويج (821، أي 21.5 في المائة)، وسنغافورة (745، أي 19.5 في المائة)، وأوكرانيا (624، أي 16.3 في المائة) والمغرب (485، أي 12.7 في المائة).

9. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2016، ظلت الأطراف المتعاقدة الأربعة الأكثر تعييناً كما هي دون تغيير، فكان الاتحاد الأوروبي (575 تعييناً، أي 76.5 في المائة من إجمالي عدد التسجيلات في الربع الأول من عام 2016) هو الأكثر تعييناً، تليه سويسرا (332، أي 44.1 في المائة)، وتركيا (243، أي 32.3 في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (219، أي 29.1 في المائة). وصعدت اليابان (145، أي 19.3 في المائة) إلى المركز الخامس، تليها النرويج (143، أي 19 في المائة)، وجمهورية كوريا (141، أي 18.8 في المائة)، وأوكرانيا (120، أي 16 في المائة)، والمغرب (104، أي 13.8 في المائة).

### التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية حسب الطرف المتعاقد المُعيّن

10. في عام 2014، كان الاتحاد الأوروبي (10 897 تصميماً، أي 79.9 في المائة من إجمالي عدد التصاميم التي سُجّلت في عام 2014) هو الطرف المتعاقد الأكثر تعييناً وفقاً لعدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية، تليه سويسرا (9 700، أي 71.1 في المائة)، وتركيا (5 923، أي 43.4 في المائة)، والنرويج (2 769، أي 20.3 في المائة)، وسنغافورة (2 695، أي 19.8 في المائة)، وأوكرانيا (2 457، أي 18 في المائة)، والمغرب (1 693، أي 12.4 في المائة)، وموناكو (1 609، أي 11.8 في المائة)، وليختنشتاين (1 420، أي 10.4 في المائة)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (1 228، أي 9 في المائة).

11. وفي عام 2015 أيضاً، كان الاتحاد الأوروبي (12 360 تصميماً، أي 81.7 في المائة من إجمالي عدد التصاميم التي سُجّلت في ذلك العام) هو الطرف المتعاقد الأكثر تعييناً وفقاً لعدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية، تليه سويسرا (9 012، أي 59.6 في المائة)، وتركيا (5 701، أي 37.7 في المائة)، والنرويج (3 219، أي 21.3 في المائة)، وأوكرانيا (2 739، أي 18.1 في المائة)، وسنغافورة (2 703، أي 17.9 في المائة). ومن بين الأطراف المتعاقدة الجديدة، كانت جمهورية كوريا (2 478، أي 16.4 في المائة) في المركز السابع، والولايات المتحدة الأمريكية (2 159، أي 14.3 في المائة) في المركز الثامن، واليابان (1 140، أي 7.5 في المائة) في المركز السابع عشر. وكانت المغرب (1966، أي 13 في المائة) وموناكو (1493، أي 9.9 في المائة) في المركزين التاسع والعاشر على التوالي.

12. وخلال الربع الأول من عام 2016، ظلت المراكز الثلاثة الأولى كما هي، ألا وهي الاتحاد الأوروبي (1990 تصميماً، أي 82.7 في المائة من إجمالي عدد التصاميم التي سُجّلت خلال تلك الفترة)، وسويسرا (1335، أي 55.5 في المائة)، وتركيا (955، أي 39.7 في المائة)، تليها سنغافورة (625، أي 25.9 في المائة)، والمغرب (499، أي 20.8 في المائة)، وأوكرانيا (485، أي 20.2 في المائة)، والنرويج (465، أي 19.3 في المائة). ومن بين الأطراف المتعاقدة الجديدة، كانت جمهورية كوريا (379، أي 15.8 في المائة) في المركز الثامن، واليابان في المركز التاسع (348، أي 14.5 في المائة). وكان المركز العاشر من نصيب تونس بمقدار 338 تصميماً (أي 14.1 في المائة)، فبيل الولايات المتحدة الأمريكية (336، أي 14 في المائة).

### التسجيلات الدولية حسب بلد عنوان صاحب التسجيل

13. في عام 2014، صدرت التسجيلات الدولية في المقام الأول من ألمانيا (633، أي 23.3 في المائة من إجمالي عدد التسجيلات في ذلك العام)، تليها سويسرا (627، أي 23.1 في المائة)، وفرنسا (303، أي 11.1 في المائة)، وإيطاليا (191، أي 7 في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (125، أي 4.6 في المائة)، وهولندا (109، أي 4 في المائة)، وتركيا

(91، أي 3.3 في المائة)، وفنلندا (49، أي 1.8 في المائة)، والنرويج (50، أي 1.8 في المائة)، والمملكة المتحدة (44، أي 1.6 في المائة).

14. وفي عام 2015، صدرت التسجيلات الدولية في المقام الأول في سويسرا (718، أي 18.8 في المائة من إجمالي عدد التسجيلات في ذلك العام)، تليها ألمانيا (623، أي 16.3 في المائة)، وجمهورية كوريا (520، أي 13.6 في المائة)، وفرنسا (363، أي 9.5 في المائة)، وإيطاليا (289، أي 7.6 في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (197، أي 5.1 في المائة)، وهولندا (147، أي 3.8 في المائة)، واليابان (124، أي 3.2 في المائة)، والمملكة المتحدة (96، أي 2.5 في المائة)، والسويد (91، أي 2.4 في المائة). ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى بلدان المنشأ "التقليدية" – أي البلدان الأطراف في اتفاق لاهاي منذ عدة عقود وغيرها من البلدان التي ليست طرفاً في هذا الاتفاق ولكنها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي – توجد ضمن العشرة الأوائل ثلاثة بلدان من "المستجدين"، ألا وهي اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية.

15. وخلال الربع الأول من عام 2016، تفوقت جمهورية كوريا – التي صدر منها 190 تسجيلاً دولياً، أي 25.3 في المائة من التسجيلات – على سويسرا (142، أي 18.9 في المائة) وألمانيا (95، أي 12.6 في المائة). واحتفظت فرنسا (75، أي 10 في المائة) بالمركز الرابع، تليها هولندا (39، أي 5.2 في المائة) وإيطاليا (35، أي 4.7 في المائة)؛ واشتركت اليابان (29، أي 3.9 في المائة) والولايات المتحدة الأمريكية (29، أي 3.9 في المائة) في المركز السابع، وجاءت تركيا (15، أي 2 في المائة) في المركز التاسع، والمملكة المتحدة (13، أي 1.7 في المائة) في المركز العاشر.<sup>4</sup>

#### التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية حسب بلد عنوان صاحب التسجيل

16. في عام 2014، صدرت التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية في المقام الأول من ألمانيا (666 3 تصميماً، أي 26.9 في المائة من إجمالي عدد التصاميم التي سُجِّلت في ذلك العام)، تليها سويسرا (101 3، أي 22.7 في المائة)، وفرنسا (438 1، أي 10.5 في المائة)، وإيطاليا (878، أي 6.4 في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (755، أي 5.5 في المائة)، وتركيا (379، أي 2.8 في المائة)، وهولندا (330، أي 2.4 في المائة)، وفنلندا (207، أي 1.5 في المائة)، والمملكة المتحدة (156، أي 1.1 في المائة)، والنرويج (104، أي 0.8 في المائة).

17. وفي عام 2015، صدرت التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية، في المقام الأول، من ألمانيا (358 3 تصميماً، أي 22.2 في المائة من التصاميم التي سُجِّلت في عام 2015)، وسويسرا (125 3، أي 20.7 في المائة)، وفرنسا (184 1، أي 7.8 في المائة)، وجمهورية كوريا (184 1، أي 7.8 في المائة)، وإيطاليا (121 1، أي 7.4 في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (944، أي 6.2 في المائة)، وهولندا (680، أي 4.5 في المائة)، واليابان (391، أي 2.6 في المائة)، والنمسا (379، أي 2.5 في المائة)، والمملكة المتحدة (358، أي 2.4 في المائة).

18. وخلال الربع الأول من عام 2016، صدرت التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية، في المقام الأول، من سويسرا (527 تصميماً، أي 21.9 في المائة من إجمالي عدد التصاميم خلال تلك الفترة)، وألمانيا (414، أي 17.2 في المائة)، وجمهورية كوريا (263، أي 10.9 في المائة)، وهولندا (221، أي 9.2 في المائة)، وفرنسا (219، أي 9.1 في المائة)، والولايات المتحدة الأمريكية (156، أي 6.5 في المائة)، وإيطاليا (123، أي 5.1 في المائة). وكانت اليابان في المركز الثامن

<sup>4</sup> تجدر الإشارة إلى أن بلدان المنشأ الأوائل في الربع الأول من عام 2016 هي جمهورية كوريا (299) وسويسرا (200) وألمانيا (177) والولايات المتحدة الأمريكية (118) وفرنسا (113) واليابان (73) وهولندا (65) وإيطاليا (64) والمملكة المتحدة (39) وتركيا (36)، وذلك من أصل إجمالي عدد الطلبات الدولية المودعة البالغ 1451 طلباً.

(69، أي 2.9 في المائة)، والنمسا في المركز التاسع (59 تصميماً، أي 2.5 في المائة)، وتركيا في المركز العاشر (47 تصميماً، أي 2 في المائة)<sup>5</sup>.

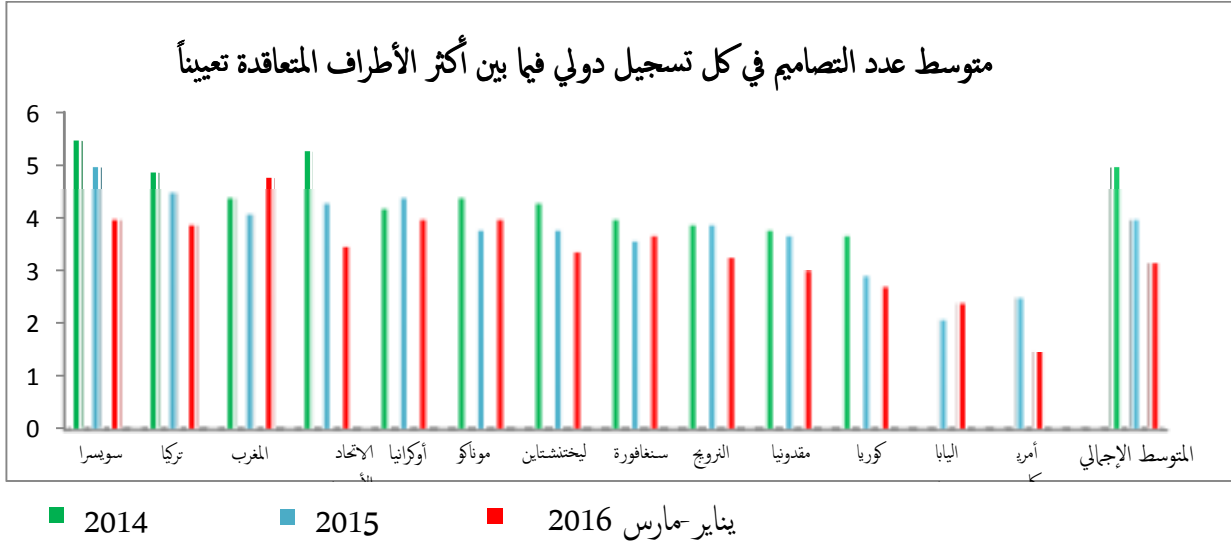
### ثالثاً. الاتجاهات الحديثة في استراتيجيات الإيداع

تصاميم أقل في التسجيلات الدولية

متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية

19. في عام 2014، كان متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيل الدولي خمسة تصاميم، في حين أن ذلك العدد كان في عام 2015 أربعة تصاميم. وخلال الفترة من يناير إلى مارس 2016، شهد متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيل الدولي مزيداً من الانخفاض فوصل إلى 3.2 تصاميم. ويستحق الأمر إمعان النظر في هذه الظاهرة.

حسب الطرف المتعاقد المعين



20. بالنظر إلى الأطراف المتعاقدة الأكثر تعييناً، في عام 2014، كان أعلى متوسط لعدد التصاميم موجوداً في التسجيلات الدولية التي تُعَيَّن (على الأقل) سويسرا (5.5) أو الاتحاد الأوروبي (5.3). وكان متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية التي تُعَيَّن (على الأقل) جمهورية كوريا (3.7) أقل من متوسط عدد التصاميم (5) الواردة في جميع التسجيلات الدولية.

21. وفي عام 2015، كانت أعلى متوسطات لأعداد التصاميم لا تزال من نصيب سويسرا (5) والاتحاد الأوروبي (4.3) ولكنها انخفضت قليلاً مقارنةً بعام 2014. وكان متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية التي تُعَيَّن (على الأقل) اليابان (2.1) أو الولايات المتحدة الأمريكية (2.5) أو جمهورية كوريا (2.9) أقل بكثير من متوسط عدد التصاميم (4) الواردة في جميع التسجيلات الدولية.

<sup>5</sup> فيما يخص الطلبات الدولية المودعة في الربع الأول من عام 2016، كانت بلان المنشأ الأوائل هي ألمانيا (914) وسويسرا (822) والولايات المتحدة الأمريكية (453) وهولندا (436) وجمهورية كوريا (393) وفرنسا (341) وإيطاليا (255) واليابان (176) وتركيا (156) والنمسا (143)، وذلك لما مجموعه 5 141 تصميماً في الطلبات الدولية المودعة.

22. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2016، انخفض متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية التي تُعَيَّن (على الأقل) سويسرا (4) أو الاتحاد الأوروبي (3.5) انخفاضاً أكبر. أما متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية التي تُعَيَّن (على الأقل) الولايات المتحدة الأمريكية (1.5) أو اليابان (2.4) أو جمهورية كوريا (2.7) فظل منخفضاً.

23. ويُذكَر أن الولايات المتحدة الأمريكية من الأطراف المتعاقدة التي يكثر تعيينها، ويبدو أن استراتيجيات الإيداع تأخذ بعين الاعتبار شرط وحدة التصميم بمقتضى قانون الولايات المتحدة الأمريكية<sup>6</sup>. ولذلك قد يُفسَّر الاتجاه العام نحو تقليل عدد التصاميم الواردة في التسجيل الدولي بأن مستخدمي نظام لاهاي يرغبون في تفادي أي رفض محتمل من قبل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) بحجة انعدام الوحدة، ولذلك يفضلون إيداع العديد من طلبات التصاميم الدولية الفردية، بدلاً من إيداع طلبات مقسّمة.

### حسب بلد عنوان صاحب التسجيل الدولي

24. في عام 2014، كان أعلى متوسط لعدد التصاميم – ضمن بلدان المنشأ العشرة التي تحتل الصدارة – من نصيب التسجيلات الدولية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية (6)، تليها ألمانيا (5.8) وسويسرا (4.9). وعلاوة على ذلك، كان متوسط عدد تصاميم التسجيلات الدولية الصادرة من جمهورية كوريا (2.2) من بين أدنى المعدلات<sup>7</sup>.

25. وفي عام 2015، حدث انخفاض طفيف فيما يتعلق ببعض تلك الأرقام، ألا وهي ألمانيا (5.4)، والولايات المتحدة الأمريكية (4.8)، وكذلك سويسرا (4.4)، ولكن كانت هناك أيضاً اتجاهات عكسية (مثل هولندا التي بلغ المتوسط الخاص بها 4.6 بعد أن كان 3 في عام 2014). وأخيراً، في عام 2015، كان متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية الصادرة من جمهورية كوريا (1.2) واليابان (3.2) من بين أدنى المعدلات.

26. أما خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2016، فإن متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية الصادرة من هولندا (5.7) ظل يزداد حتى أصبح أكبر متوسط، يليه المتوسط الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية (5.4) وألمانيا (4.4 تصاميم). ومن الناحية الأخرى، واصل متوسط عدد التصاميم الواردة في التسجيلات الدولية الصادرة من جمهورية كوريا (1.4) واليابان (2.4) انخفاضه.

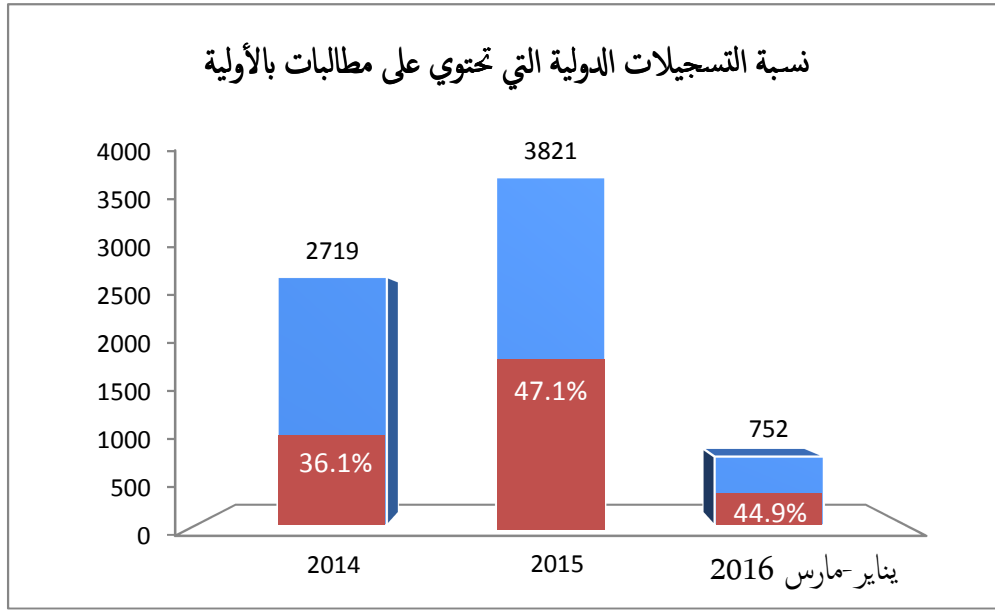
27. وبالمقارنة بالتسجيلات الدولية الصادرة من اليابان وجمهورية كوريا، يبدو أن التسجيلات الدولية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية تعكس ميلاً أكبر نحو الاستفادة من إمكانية إيداع طلبات تتضمن عدة تصاميم في إطار نظام لاهاي.

<sup>6</sup> من بين الأطراف المتعاقدة الجديدة المنضمة إلى نظام لاهاي، تقدمت كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بإعلان بشأن "وحدة التصميم" بموجب المادة 13(1) من وثيقة 1999. ومع ذلك، أوضحت اليابان للمكتب الدولي أن مكتب اليابان للبراءات لن يُصدر رفضاً وفقاً للمادة 13(2) من وثيقة 1999 لكنه لن يقوم بتقسيم أي تسجيل دولي يحتوي على تصاميم متعددة إلا على مستوى المكتب، لأغراض الفحص.

<sup>7</sup> تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً للمادة 13(1) من وثيقة 1999 "لا يؤثر ذلك الإعلان في حق المودع في تضمين الطلب الدولي تصميمين صناعيين أو أكثر وفقاً للمادة 4(5) حتى إذا ورد في الطلب تعيين الطرف المتعاقد الذي تقدم بالإعلان".

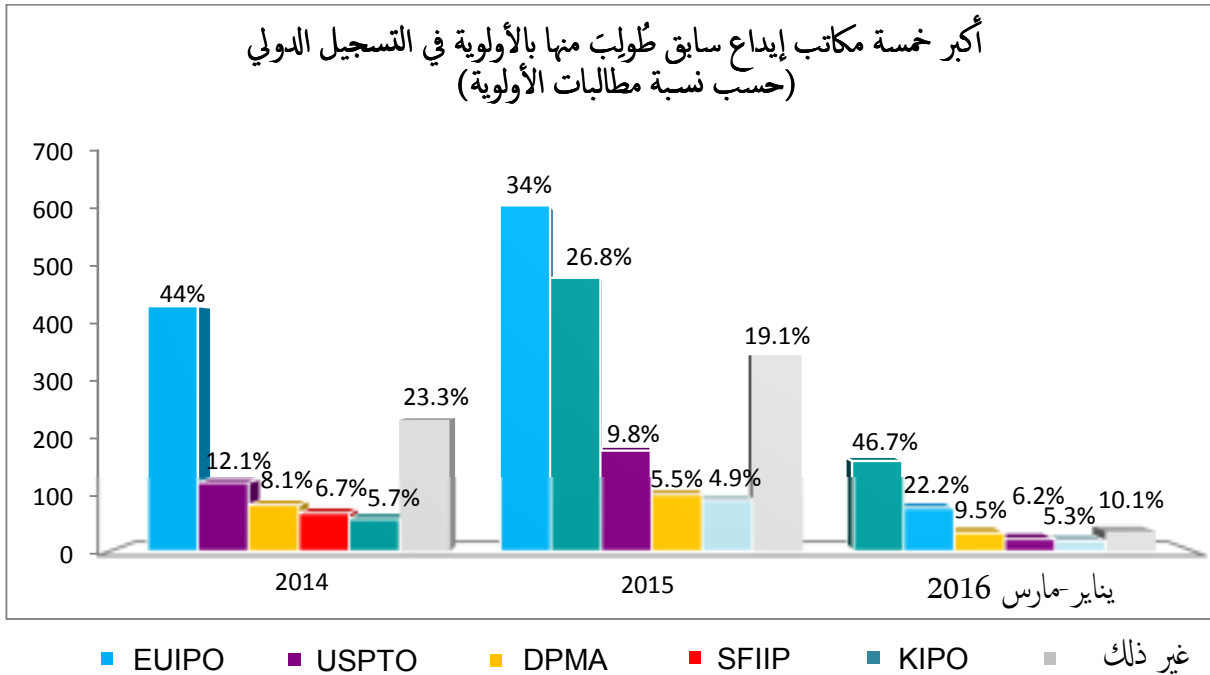
<sup>8</sup> لم يصدر من اليابان في عام 2014 سوى تسجيلين دوليين اثنين، أحدهما يتضمن 3 تصاميم، والآخر 17 تصميماً.

نسبة مطالبات الأولوية في التسجيلات الدولية ومنشأها



28. يجوز، على النحو المنصوص عليه في المادة 6(2) من وثيقة 1999، أن يكون الطلب الدولي هو الطلب الأول، وأن يكون بمثابة أساس للمطالبة بالأولوية. ولكن من الواضح أن بعض مستخدمي نظام لاهاي يفضلون تقديم طلب أول يطالبون منه بالأولوية في تسجيل دولي، وفقاً للمادة 6(1)(أ).<sup>9</sup> وفي عام 2014، تضمنت 36.1 في المائة من التسجيلات الدولية مطالبات بالأولوية، في حين أن هذه النسبة في عام 2015 كانت 47.1 في المائة، وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2016 كانت 44.9 في المائة. وفيما يلي مزيد من تفاصيل هذه الظاهرة.

مكتب الإيداع السابق بمقتضى المادة 6(1)(أ) من وثيقة 1999



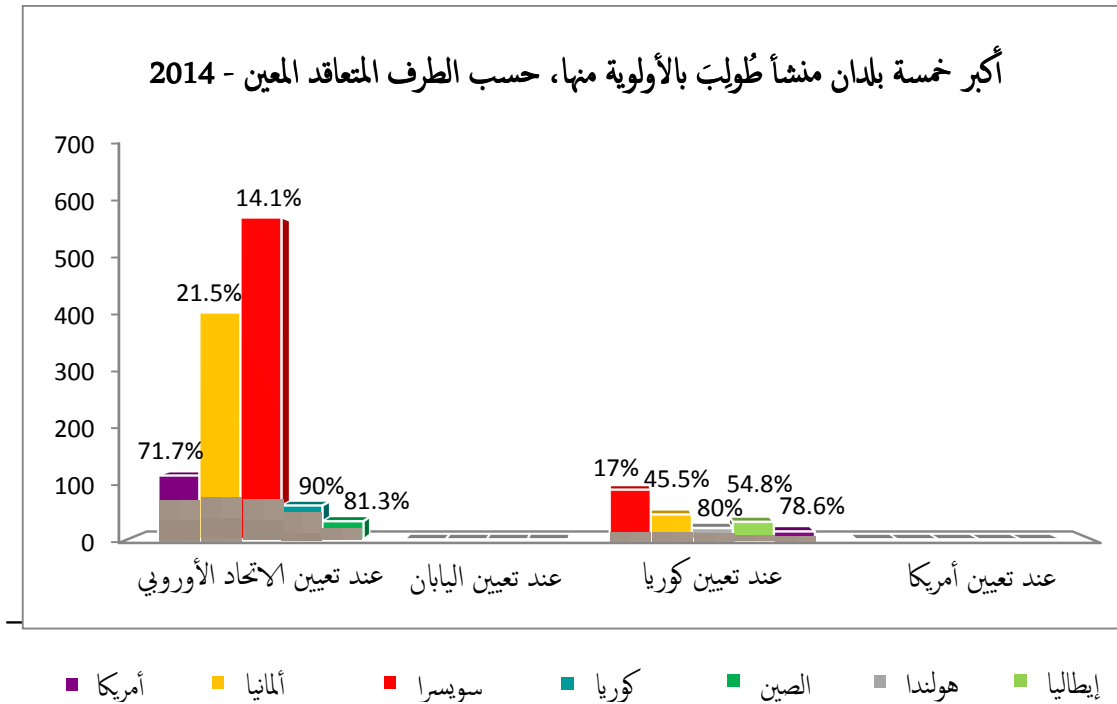
<sup>9</sup> في حين أن المطالبة بالأولوية تستند، في الغالبية العظمى من الحالات، إلى إيداع وطني أو إقليمي أول، يوجد أيضاً عدد محدود من الحالات التي يكون فيها الإيداع الأول طلباً دولياً آخر بمقتضى نظام لاهاي.

29. وأغلبية الطلبات السابقة التي استندت إليها مطالبات الأولوية في التسجيلات الدولية كانت، حتى وقت قريب، مودعة لدى مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO). ولذلك فإن 44 في المائة من جميع مطالبات الأولوية في التسجيلات الدولية في عام 2014 كانت تستند إلى إيداع سابق لدى مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية.

30. وفي عام 2015، أي بعد مرور أول سنة كاملة على انضمام جمهورية كوريا إلى وثيقة 1999، كانت في المائة من جميع مطالبات الأولوية تستند إلى إيداع سابق لدى مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، و26.8 في المائة لدى المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO). وفي العام نفسه، أي في العام الذي أصبحت فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان طرفاً في وثيقة 1999، كانت 9.8 و4.9 في المائة من مطالبات الأولوية تستند إلى إيداعات سابقة قُدمت على التوالي لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (USPTO) ومكتب اليابان للبراءات (JPO). ومن الجدير بالذكر أن كلاً من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية قد أصبح طرفاً في وثيقة 1999 يوم 13 مايو 2015. وفيما يخص التسجيلات الدولية التي يقع تاريخ تسجيلها في الفترة من مايو إلى ديسمبر 2015، فإن 6.9 في المائة من هذه التسجيلات الدولية تضمنت مطالباتاً بالأولوية لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، و3.5 في المائة منها تضمنت مطالباتاً بالأولوية لدى مكتب اليابان للبراءات.

31. وخلال الربع الأول من عام 2016، كان ما يقرب من نصف مطالبات الأولوية في التسجيلات الدولية، أي 46.7 في المائة، يستند إلى إيداع سابق لدى المكتب الكوري للملكية الفكرية، و22.2 في المائة لدى مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، و9.5 في المائة لدى المكتب الألماني للبراءات والعلامات التجارية (DPMA)، و6.2 في المائة لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، و5.3 في المائة لدى مكتب اليابان للبراءات.

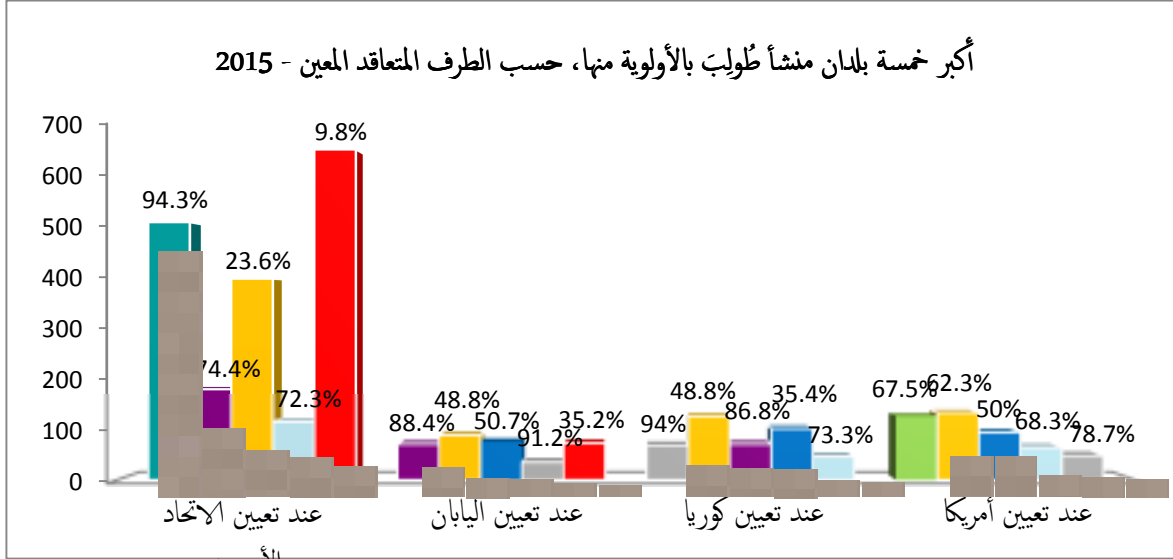
#### نسبة مطالبات الأولوية في التسجيلات الدولية حسب المنشأ



32. في عام 2014، حيثما عُيّن الاتحاد الأوروبي في التسجيل الدولي، كانت 71.7 في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن مطالباتاً بالأولوية، مقابل 21.5 في المائة من تلك الصادرة من ألمانيا، و14.1 في المائة من تلك الصادرة من سويسرا، و90 في المائة من تلك الصادرة من جمهورية كوريا، و81.3 في المائة من تلك الصادرة من الصين.



33. ومن الناحية الأخرى، في عام 2014، حيثما عُيِّنت جمهورية كوريا في التسجيل الدولي، كانت 17 في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من سويسرا تتضمن مطالبةً بالأولوية، مقابل 45.5 في المائة من تلك الصادرة من ألمانيا، و80 في المائة من تلك الصادرة من هولندا، و54.8 في المائة من تلك الصادرة من إيطاليا، و78.6 في المائة من تلك الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية.



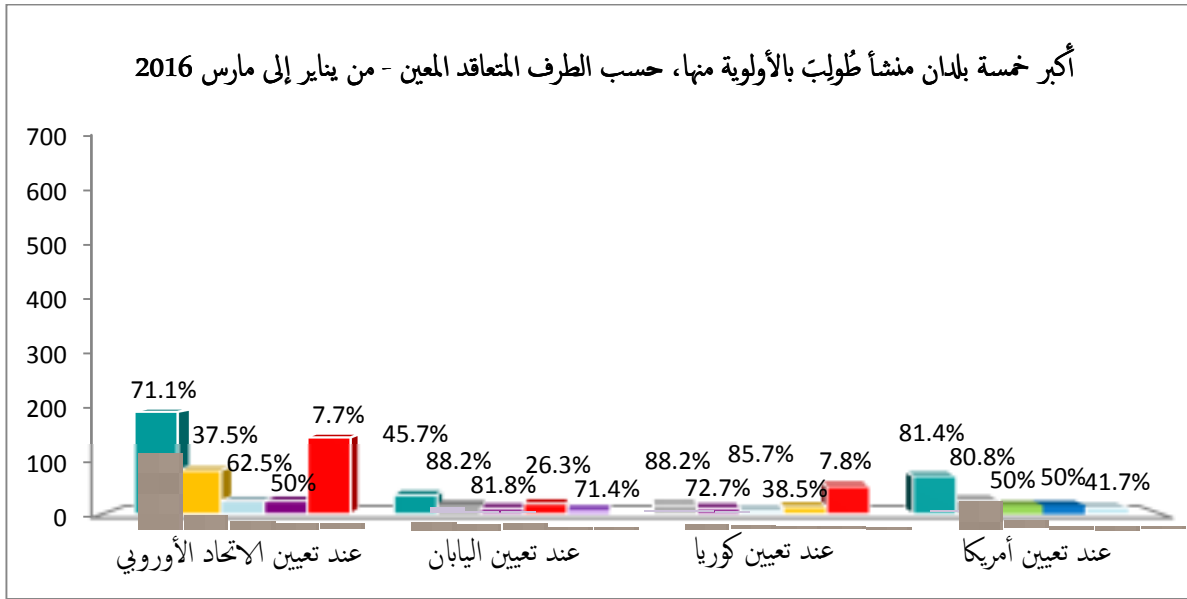
■ كوريا ■ أمريكا ■ ألمانيا ■ اليابان ■ سويسرا ■ فرنسا ■ هولندا ■ إيطاليا

34. وفي عام 2015، حيثما عُيِّن الاتحاد الأوروبي في التسجيل الدولي، كانت 94.3 في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من جمهورية كوريا تتضمن مطالبةً بالأولوية، مقابل 74.4 في المائة من تلك الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، و23.6 في المائة من تلك الصادرة من ألمانيا، و72.3 في المائة من تلك الصادرة من اليابان، و9.8 في المائة من تلك الصادرة من سويسرا.

35. ومن الناحية الأخرى، في عام 2015، حيثما عُيِّنت جمهورية كوريا في التسجيل الدولي، كانت 94 في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من هولندا تتضمن مطالبةً بالأولوية، مقابل 48.8 في المائة من تلك الصادرة من ألمانيا، و86.6 في المائة من تلك الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، و35.4 في المائة من تلك الصادرة من فرنسا، و73.3 في المائة من تلك الصادرة من اليابان.

36. وأيضاً في عام 2015، حيثما عُيِّنت اليابان في التسجيل الدولي، كانت 88.4 في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن مطالبةً بالأولوية، مقابل 48.8 في المائة من تلك الصادرة من ألمانيا، و50.7 في المائة من تلك الصادرة من فرنسا، و91.2 في المائة من تلك الصادرة من هولندا، و35.2 في المائة من تلك الصادرة من سويسرا.

37. وأخيراً في عام 2015، حيثما عُيِّنت الولايات المتحدة الأمريكية في التسجيل الدولي، كانت 67.5 في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من إيطاليا تتضمن مطالبةً بالأولوية، مقابل 62.3 في المائة من تلك الصادرة من ألمانيا، و50 في المائة من تلك الصادرة من فرنسا، و68.3 في المائة من تلك الصادرة من اليابان، و78.7 في المائة من تلك الصادرة من هولندا.



■ فرنسا ■ إيطاليا ■ سلوفينيا ■ هولندا ■ سويسرا ■ أمريكا ■ اليابان ■ ألمانيا ■ كوريا

38. وفي عام 2016، حيثما عُيِّنَ الاتحاد الأوروبي في التسجيل الدولي، كانت في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من جمهورية كوريا تتضمن مطالبةً بالأولوية، مقابل 37.5 في المائة من تلك الصادرة من ألمانيا، و62.5 في المائة من تلك الصادرة من اليابان، و50 في المائة من تلك الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، و7.7 في المائة من تلك الصادرة من سويسرا.

39. ومن الناحية الأخرى، في عام 2016، حيثما عُيِّنَت جمهورية كوريا في التسجيل الدولي، كانت في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من هولندا تتضمن مطالبةً بالأولوية، مقابل 72.7 في المائة من تلك الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، و85.7 في المائة من تلك الصادرة من اليابان، و38.5 في المائة من تلك الصادرة من جمهورية كوريا، و7.8 في المائة من تلك الصادرة من سويسرا.

40. وأيضاً في أوائل عام 2016، حيثما عُيِّنَت اليابان في التسجيل الدولي، كانت في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من جمهورية كوريا تتضمن مطالبةً بالأولوية، مقابل 88.2 في المائة من تلك الصادرة من هولندا، و81.8 في المائة من تلك الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، و26.3 في المائة من تلك الصادرة من سويسرا، و71.4 في المائة من تلك الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية.

41. وأخيراً في عام 2016، حيثما عُيِّنَت الولايات المتحدة الأمريكية في التسجيل الدولي، كانت في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من جمهورية كوريا تتضمن مطالبةً بالأولوية، مقابل 80.8 في المائة من تلك الصادرة من هولندا، و50 في المائة من تلك الصادرة من إيطاليا، و50 في المائة من تلك الصادرة من فرنسا، و41.7 في المائة من تلك الصادرة من اليابان.

#### اتجاهات بخصوص المطالبة بالأولوية

42. يمكن ملاحظة اتجاه واضح فيما يخص التسجيلات الدولية الصادرة من جمهورية كوريا. فجميع هذه التسجيلات الدولية تقريباً تطالب بالأولوية. وفي المقابل، يمكن ملاحظة أن نسبة مطالبات الأولوية في التسجيلات الدولية الصادرة من سويسرا كانت أقل بكثير من معظم بلدان المنشأ الأخرى التي تحتل الصدارة.

43. ويمكن أيضاً ملاحظة أن مطالبات الأولوية خارج أعضاء اتحاد لاهاي كانت، ولا تزال، نادرةً بشكل طبيعي جداً، ولكنها ليست معدومة. ولذلك طالب بالأولوية من إيداع سابق لدى مكتب جمهورية الصين الشعبية الحكومي للملكية الفكرية (SIPO) 36 تسجيلاً دولياً في عام 2014، و18 تسجيلاً دولياً في عام 2015، وتسجيلان دوليان اثنان في الربع الأول من عام 2016. وعلاوة على ذلك، طالب بالأولوية من الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT) 6 تسجيلات دولية في عام 2014، وتسجيلان دوليان في عام 2015، وتسجيل دولي واحد في الربع الأول من عام 2016.

44. وأخيراً يمكن، بين قوسين، ملاحظة أن نسبةً كبيرةً نسبياً من مطالبات الأولوية من طلب دولي سابق وردت في تسجيلات دولية تُعَيّن الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2015، وهو ما يمكن تفسيره بأن تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على وثيقة 1999 بدأ سريانه يوم 13 مايو 2015، وأن أصحاب التسجيلات الدولية السابقة رغبوا في توسيع نطاق الحماية ليشمل الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أنه في الربع الأول من عام 2016، لم يحتو أي تسجيل من التسجيلات الدولية التي تُعَيّن الولايات المتحدة الأمريكية على مطالبة بالأولوية من طلب دولي سابق.

### نشر التسجيلات الدولية

45. بدأت في عام 2012 دورة النشر الأسبوعي لنشرة التصاميم الدولية، مما يجعل خيار النشر الفوري أكثر جاذبية للمستخدمين. وفي عام 2014، طُلب النشر الفوري فيما يخص 53.9 في المائة من التسجيلات الدولية، في حين أن هذه النسبة في عام 2015 كانت 50.1 في المائة من التسجيلات الدولية.

46. وفي عام 2014، كانت 38.4 في المائة من التسجيلات الدولية موضوعَ النشر القياسي، في حين أن هذه النسبة في عام 2015 كانت 40 في المائة. وفي عام 2014، طُلب تأجيل النشر فيما يخص 7.7 في المائة من التسجيلات الدولية، في حين أنه في عام 2015 طُلب ذلك فيما يخص 9.9 في المائة من التسجيلات الدولية.

47. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2016، كانت 47.9 في المائة من التسجيلات الدولية موضوعَ النشر الفوري، و45.6 في المائة منها للنشر القياسي، و6.5 في المائة منها للنشر المؤجل.

48. ويمكن أن تتوقع أن تظل نسبة المنشورات المؤجلة منخفضة، لأن عدداً من الأطراف المتعاقدة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعَيّن كثيراً في التسجيلات الدولية، قد تقدمت بإعلانات بمقتضى المادة 11(1)(ب) من وثيقة 1999 تحظر تأجيل النشر.

### رابعاً. التعيين الذاتي و"عائلات التعيين" في التسجيلات الدولية

التعيين الذاتي لأطراف متعاقدة "جديد" مقارنةً بأطراف متعاقدة "تقليدية"

#### التعيين الذاتي حسب بلد عنوان صاحب التسجيل الدولي

49. يجوز أيضاً، بمقتضى نظام لاهاي، تعيين "الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه صاحب" التسجيل الدولي<sup>10</sup>. ويشجع الانتفاع بهذه الإمكانية من قبل مستخدمي نظام لاهاي من بعض بلدان المنشأ التقليدية، مثل المستخدمين الذين لهم عنوان في سويسرا أو في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

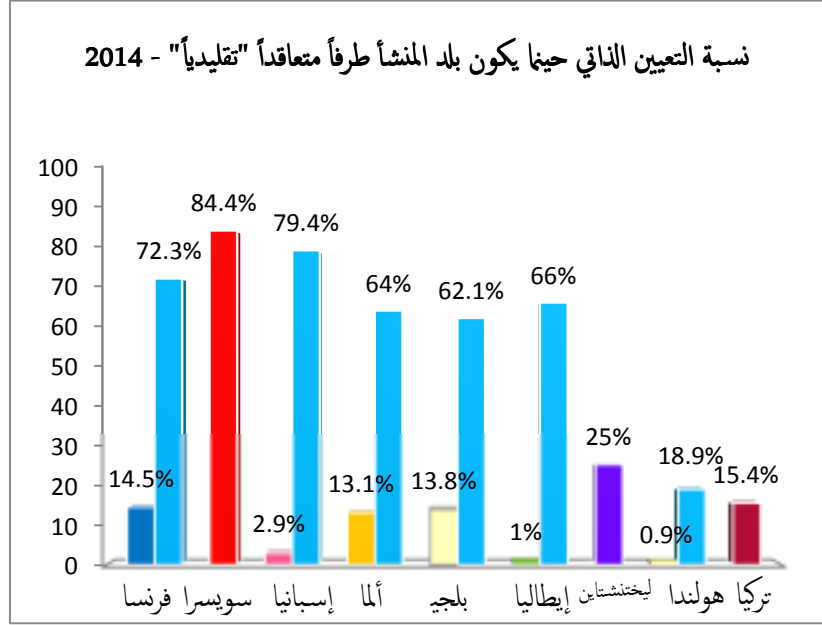
50. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن أجل هذه الوثيقة، يشمل مفهوم التعيين الذاتي كلاً من تعيينات الاتحاد الأوروبي والدولة المعنية (أي بلد عنوان صاحب التسجيل) التي تكون في حد ذاتها طرفاً متعاقداً. وعلاوة

<sup>10</sup> لم يتقدم أي طرف من الأطراف المتعاقدة في وثيقة 1999 بإعلان بموجب المادة 14(3) من وثيقة 1999 يحظر به "التعيين الذاتي".

على ذلك، يُلاحظ أن التسجيل الدولي قد يحتوي على كلٍّ من تعيين الاتحاد الأوروبي وتعيين أيٍّ من الدول الأعضاء فيه التي تكون من الأطراف المتعاقدة.

51. وعلاوة على ذلك، يشمل مفهوم التعيين الذاتي فيما يتعلق بالبنلوكس، من أجل هذه الوثيقة، كلاً من تعيينات الاتحاد الأوروبي والبنلوكس من قبل أصحاب التسجيلات الذين لهم عنوان في بلجيكا أو هولندا أو لوكسمبورغ.

العائلة الأوروبية الجغرافية<sup>11</sup> ضمن نظام لاهاي

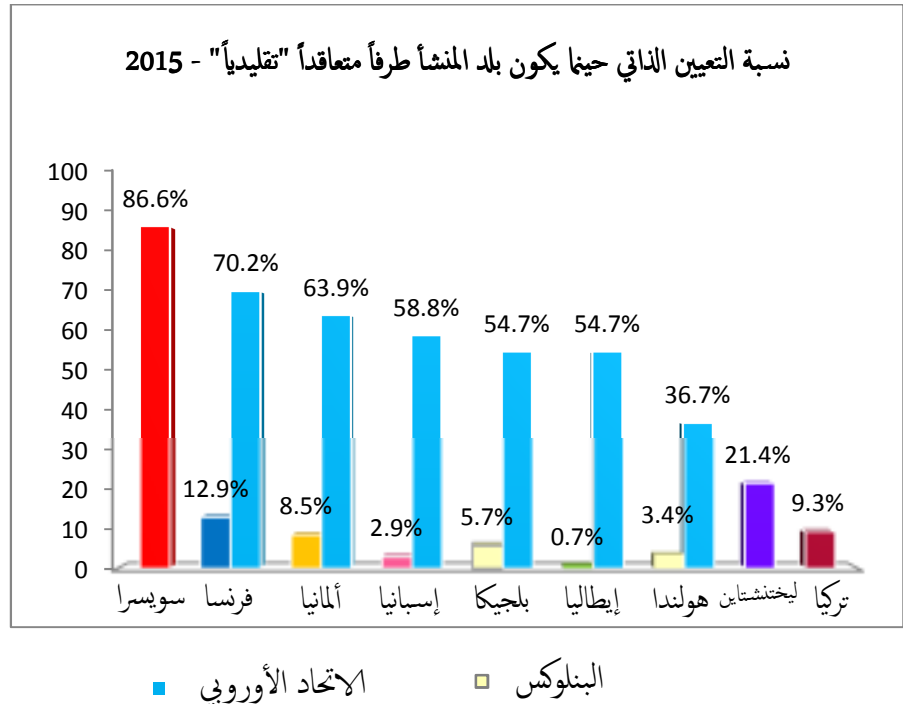


■ الاتحاد الأوروبي ■ البنلوكس

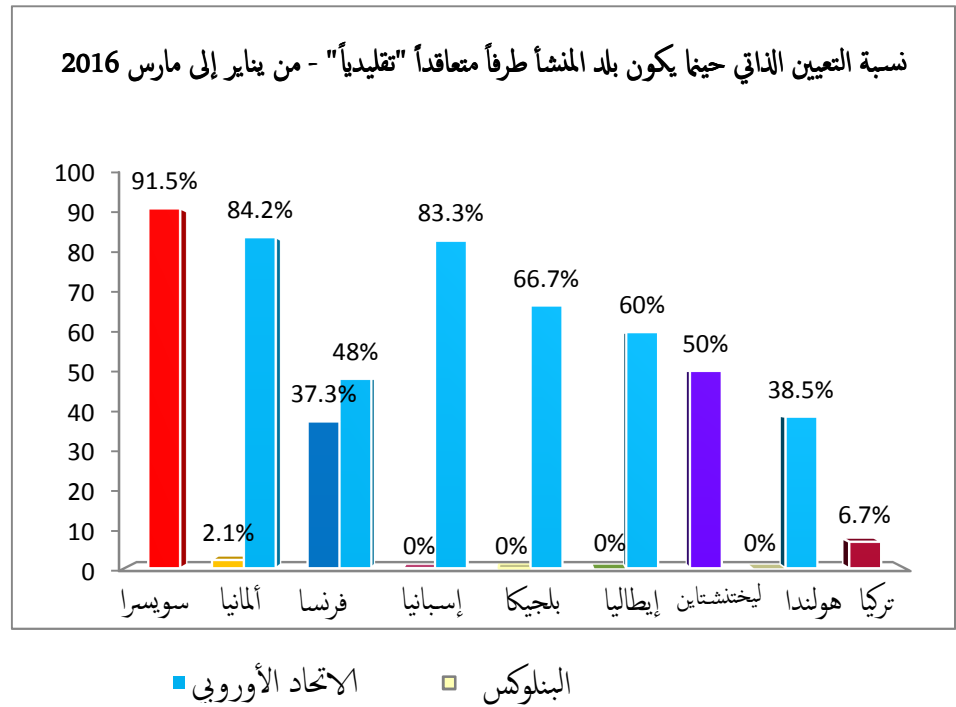
52. يمكن ملاحظة أن أصحاب التسجيلات الذين لهم عنوان في فرنسا هم أولئك الذين قاموا كثيراً بتعيينات ذاتية في عام 2014، فإن 72.3 في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من فرنسا تضمنت تعييناً ذاتياً للاتحاد الأوروبي، و14.5 في المائة لفرنسا، وهو ما يمثل إجمالاً نسبة تصل إلى 86.8 في المائة من جميع التسجيلات الدولية، على أن يُفهم ضمناً أن جزءاً من تلك التسجيلات قد يحتوي على كل من تعيين لفرنسا وتعيين للاتحاد الأوروبي.

53. والغالبية العظمى (84.4 في المائة) من التسجيلات الدولية الصادرة من سويسرا في عام 2014 عيّنت أيضاً سويسرا. وفيما يخص بلدان المنشأ "التقليدية" الأخرى لنظام لاهاي، يمكن القول بأن 15.4 في المائة فقط من التسجيلات الدولية الصادرة من تركيا تضمنت تعييناً ذاتياً لتركيا.

<sup>11</sup> من أجل هذه الوثيقة، تشير عبارة "العائلة الأوروبية الجغرافية" إلى البلدان الأوروبية والبلدان المجاورة لها.



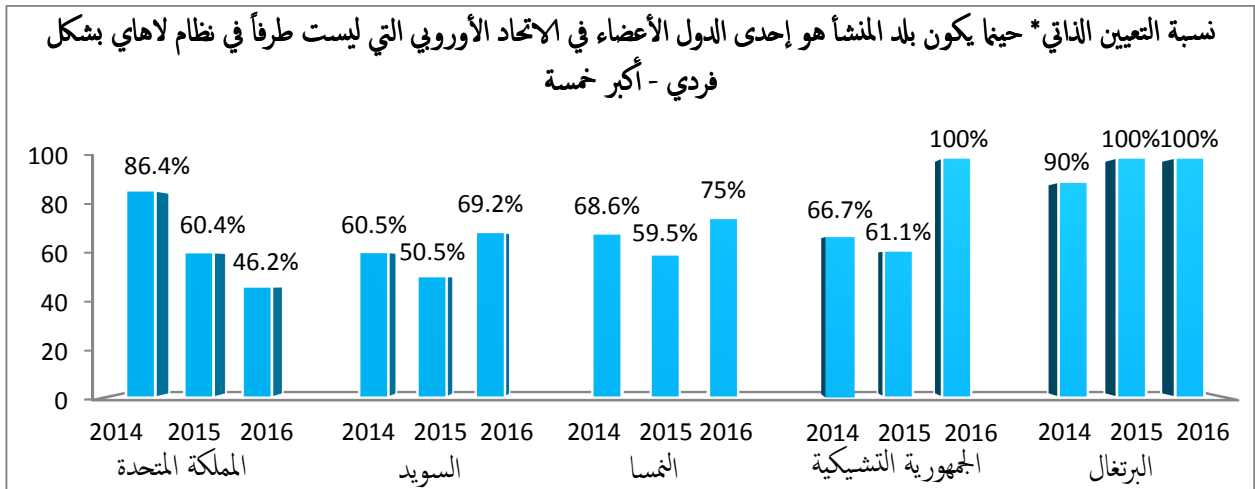
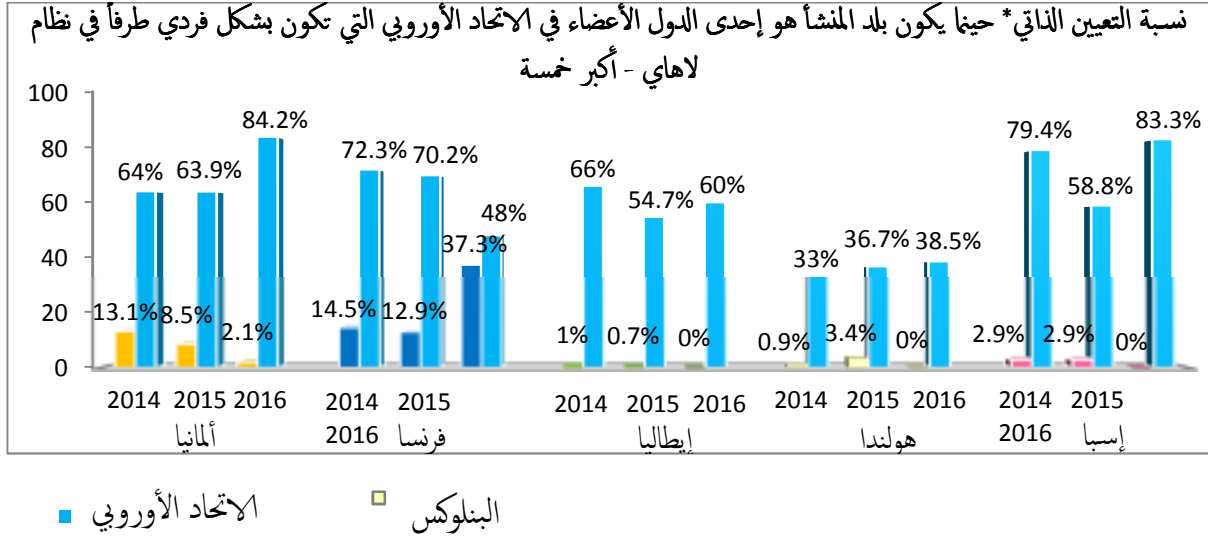
54. وفي عام 2015، ظلت نسبة التعيينات الذاتية في التسجيلات الدولية مرتفعة، باستثناء التسجيلات الدولية الصادرة من تركيا، التي احتوى 9.3 في المائة منها فقط على تعيينات ذاتية.



55. وفي الربع الأول من عام 2016، يمكن ملاحظة أن نسبة التعيينات الذاتية لفرنسا (37.3 في المائة) قد ارتفعت مقارنةً بنسبة التعيينات الذاتية للاتحاد الأوروبي (48 في المائة) في التسجيلات الدولية الصادرة من فرنسا. وفيما عدا ذلك، تبدو نسبة التعيين الذاتي مستقرة، ولا يمكن ملاحظة أي تطور ملموس آخر فيما يتعلق بالتعيينات الذاتية في العائلة الأوروبية الجغرافية.

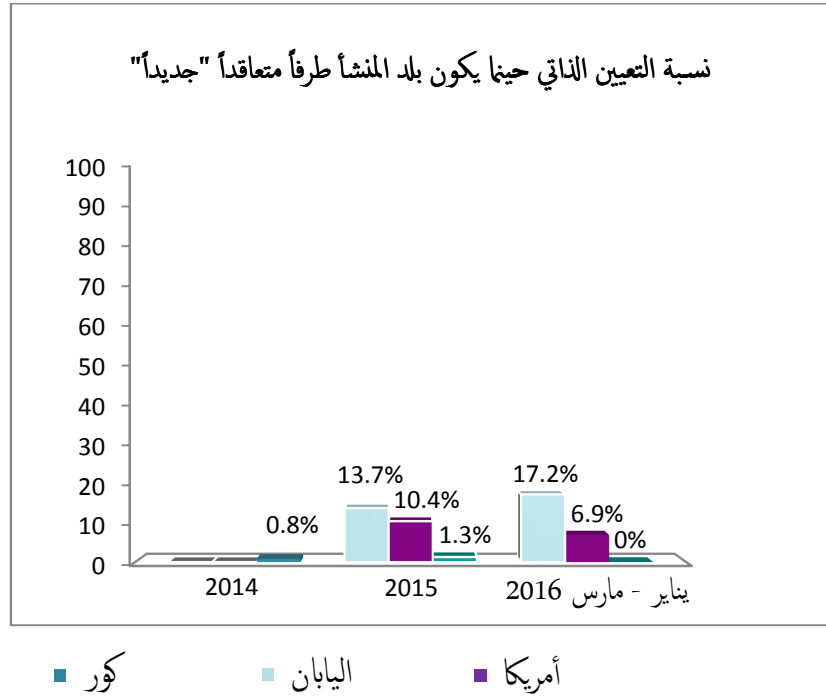
## الاتحاد الأوروبي

56. يمكن القول بأن تعيين الاتحاد الأوروبي في تسجيل دولي يشمل كامل أراضيها<sup>12</sup>، بما في ذلك تلك الدول الأعضاء التي ليست طرفاً بشكل فردي في وثيقة 1999.



57. وظلت نسبة التعيين الذاتي للاتحاد الأوروبي عند مستوى مرتفع جداً، وذلك في كلٍّ من التسجيلات الدولية الصادرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي هي أيضاً طرف في وثيقة 1999 بشكل فردي، والتي ليست كذلك (أي النمسا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، وإيرلندا، ومالطا، والبرتغال، وسلوفاكيا، والسويد، والمملكة المتحدة).

<sup>12</sup> إن تعيين الاتحاد الأوروبي في تسجيل دولي له الأثر ذاته المترتب على تصميم مسجل لدى الجماعة الأوروبية (RCD) في أراضي الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقاً للمادة 14 من وثيقة 1999.



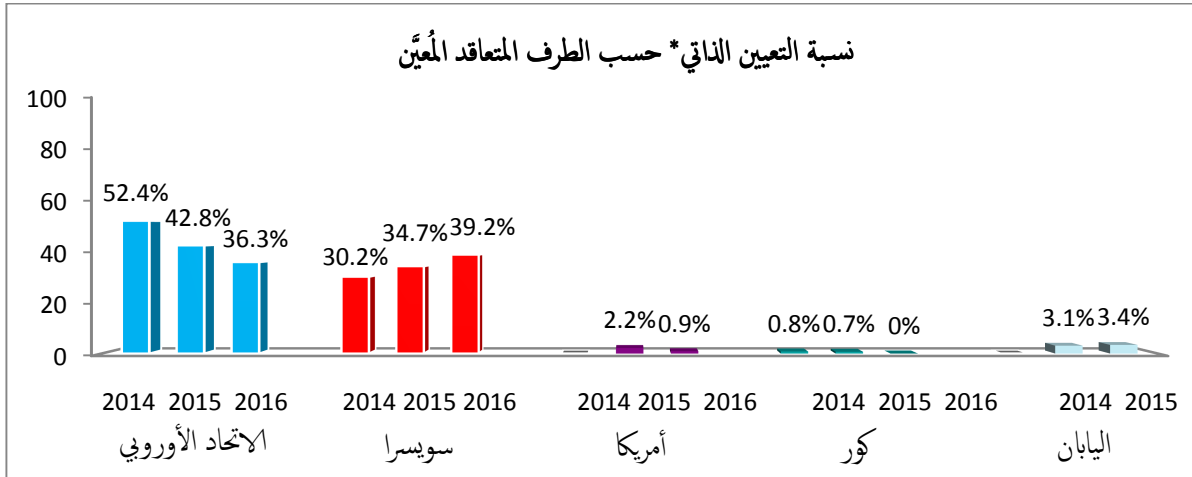
58. كانت نسبة التعيين الذاتي منخفضة جداً في عام 2015، فيما يتعلق بأصحاب التسجيلات الذين لهم عنوان في الولايات المتحدة الأمريكية أو جمهورية كوريا أو اليابان. فلم يحدث التعيين الذاتي إلا في 9.6 في المائة من التسجيلات الدولية الصادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، و 1.2 في المائة من تلك الصادرة من جمهورية كوريا، و 13.7 في المائة من تلك الصادرة من اليابان.

59. وفي الربع الأول من عام 2016، كانت الولايات المتحدة الأمريكية مُعَيَّنَةً ذاتياً في 6.9 في المائة من التسجيلات الدولية، في حين أن تلك النسبة فيما يخص اليابان كانت 17.2 في المائة. ولم يتضمن أي تسجيل من التسجيلات الدولية الصادرة من جمهورية كوريا تعييناً ذاتياً.

60. ويمكن استنتاج أن التسجيلات الدولية الصادرة من منشأ "تقليدي" غالباً ما تنتفع بإمكانية التعيين الذاتي ضمن نظام لاهاي، ولذلك، على سبيل المثال، تتمتع بميزة الإدارة اللاحقة للتسجيل الدولي، مثل تجديد تسجيل دولي واحد، بدلاً من إدارة العديد من التسجيلات (الإقليمية/ الوطنية).

61. ومن الناحية الأخرى، تستفيد التسجيلات الدولية الصادرة من أطراف متعاقدة جديدة، مثل اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية، استفادةً أقل من هذا الخيار. وكما أُشير بالفعل في موضع سابق من هذه الوثيقة، يكون المكتب الكوري للملكية الفكرية في الغالب هو مكتب الإيداع الأول الذي يُطالب منه بالأولوية في تسجيل دولي صادر من جمهورية كوريا، ومن ثمَّ فإنَّ التعيين الذاتي في التسجيل الدولي في مثل هذه الحالات سيكون غير مُبرَّر.

نسبة التعيين الذاتي حسب الطرف المتعاقد المُعيّن



62. يحظى الاتحاد الأوروبي أو سويسرا بأكبر نسبة من التعيينات الذاتية في جميع التسجيلات الدولية بفرق شاسع. ولكن نسبة التعيينات الذاتية للاتحاد الأوروبي، في السنوات الأخيرة، أخذت في التناقص (في عام 2014: 52.4 في المائة، وفي عام 2015: 42.8 في المائة). وفي غضون الربع الأول من عام 2016، تراجع بالفعل نسبة التعيينات الذاتية في التسجيلات الدولية التي تُعَيّن الاتحاد الأوروبي إلى 36.3 في المائة.

63. وعلى الجانب الآخر، يبدو أن نسبة التعيينات الذاتية لسويسرا تزداد (في عام 2014: 30.2 في المائة، وفي عام 2015: 34.7 في المائة، وفي الربع الأول من عام 2016: 39.2 في المائة).

64. أما الأطراف المتعاقدة الجديدة، فإن نسبة تعييناتها الذاتية منخفضة جداً. ففي عام 2015، لم تتجاوز نسبة التعيينات الذاتية 2.2 في المائة من تعيينات الولايات المتحدة الأمريكية، و0.7 في المائة من تعيينات جمهورية كوريا، و3.1 في المائة من تعيينات اليابان. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2016، كانت نسبة التعيينات الذاتية 0.9 في المائة من تعيينات الولايات المتحدة الأمريكية، و3.4 في المائة من تعيينات اليابان، في حين أنه لم يوجد أي تعيين ذاتي ضمن تعيينات جمهورية كوريا.

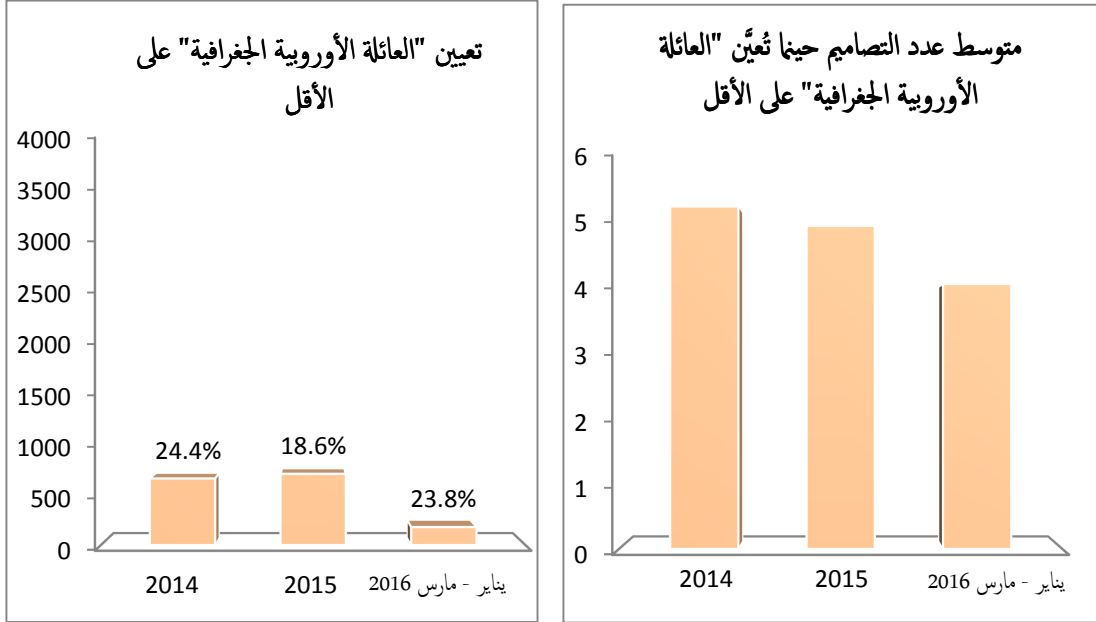
65. والنسبة المتناقصة لتعيينات الاتحاد الأوروبي الذاتية تُعزى في جانب كبير منها إلى تزايد نشاط الإيداع من جانب الأطراف المتعاقدة الجديدة في وثيقة 1999، التي تُعَيّن الاتحاد الأوروبي. ولذلك انخفضت نسبة التسجيلات الدولية الصادرة من داخل الاتحاد الأوروبي، لا سيما فيما يخص ألمانيا (2014: 23.3 في المائة، 2015: 16.3 في المائة، 2016: 12.6 في المائة)، في حين أن نسبة تعيين الاتحاد الأوروبي ظلت مستقرة (2014: 75.7 في المائة، 2015: 74.8 في المائة، 2016: 76.5 في المائة)، يُرجى الرجوع إلى الفقرات من 7 إلى 9 ومن 13 إلى 15 من الوثيقة). وعلى العكس من ذلك، يمكن للنسبة المتزايدة لتعيينات سويسرا الذاتية أن تُعزى جزئياً إلى تزايد عدد التسجيلات الدولية الصادرة من سويسرا، التي فاقت ألمانيا في عام 2015، إلى جانب حدوث انخفاض تدريجي في معدل التعيين العام (2014: 64.4 في المائة، 2015: 46.9 في المائة، 2016: 44.1 في المائة).

66. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يُعزى انخفاض نسبة التعيينات الذاتية في التسجيلات الدولية التي تُعَيّن جمهورية كوريا إلى ارتفاع مستوى مطالبات الأولوية من إيداع سابق لدى المكتب الكوري للملكية الفكرية في تلك التسجيلات الدولية.

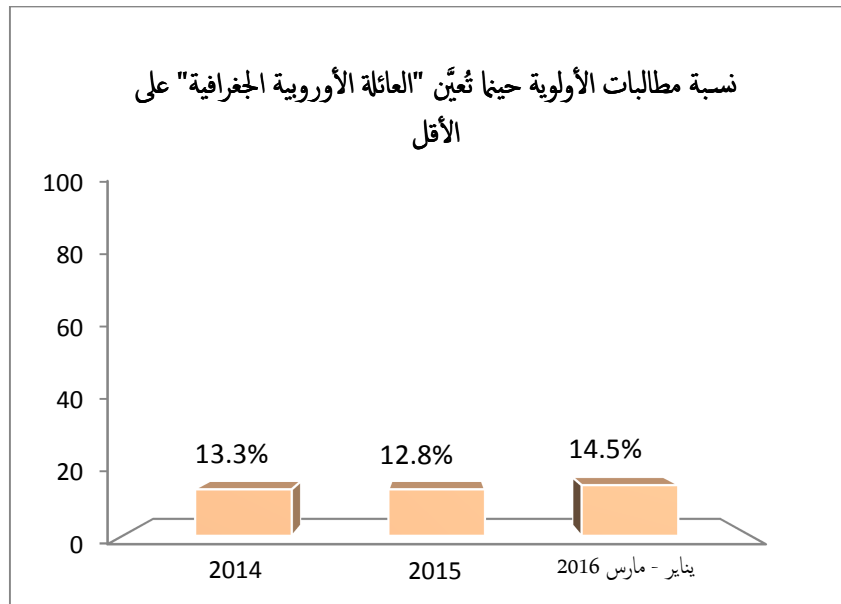


## "عائلات التعيين" في التسجيلات الدولية

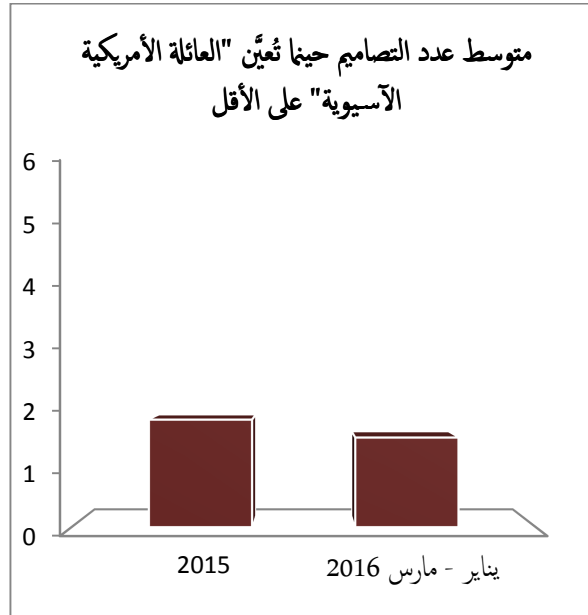
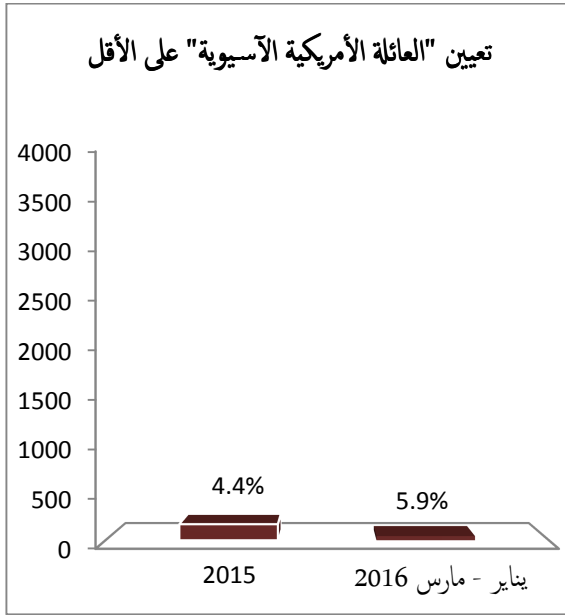
67. نظراً لعدم وجود بُؤرة في نظام لاهاي، وقد كان وجودها معتاداً في أوروبا، من أجل زيادة انتشار التغطية، فقد يكون من المفيد أن نلقي نظرة على ما تكوّن في الآونة الأخيرة من "عائلات التعيين" في التسجيلات الدولية.



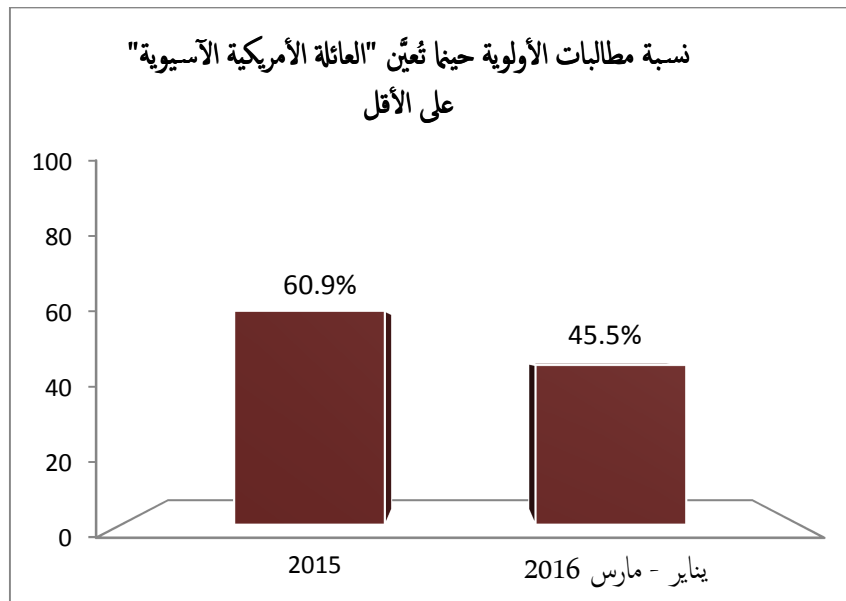
68. ويمكن تعريف المجموعة الأولى من "عائلات التعيين" بأنها "العائلة الأوروبية الجغرافية". والأطراف المتعاقدة الأكثر تعييناً في هذه المجموعة هي الاتحاد الأوروبي، وسويسرا، وتركيا. وقد وردت تعيينات لهذه الأطراف المتعاقدة الثلاثة جميعها على الأقل في 663 تسجيلاً دولياً في عام 2014، وفي 732 تسجيلاً دولياً في عام 2015، وفي 179 تسجيلاً دولياً خلال الربع الأول من عام 2016. وكان متوسط عدد التصاميم الواردة في هذه التسجيلات الدولية 5.3 في عام 2014، و5.1 في عام 2015، و4.1 في الربع الأول من عام 2016.



69. وفيما يخص "العائلة الأوروبية الجغرافية"، قد تبدو الغالبية العظمى من التسجيلات الدولية إيداعات أولى. فنسبة مطالبات الأولوية في تلك العائلة منخفضة ومستقرة، فقد وردت مطالبة بالأولوية في 13.3 في المائة من هذه التسجيلات الدولية في عام 2014، وفي 12.8 في المائة منها في عام 2015، وفي 14.5 في المائة منها في الربع الأول من عام 2016.



70. ويمكن تعريف المجموعة الثانية من "عائلات التعيين" بأنها "العائلة الأمريكية الآسيوية"، التي يمكن أن تُفسَّر بأنها تضم، إلى جانب اليابان وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية، بلداناً آسيويةً أخرى يكثر تعيينها، مثل سنغافورة. والأطراف المتعاقدة الأكثر تعييناً في هذه المجموعة هي اليابان، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة الأمريكية. فقد وردت تعيينات لتلك الأطراف المتعاقدة الثلاثة جميعها على الأقل في 181 تسجيلاً دولياً عام 2015، وفي 44 تسجيلاً دولياً خلال الربع الأول من عام 2016. وبلغ متوسط عدد التصاميم الواردة في هذه التسجيلات الدولية 1.8 في عام 2015، و1.5 في الربع الأول من عام 2016.



71. وفي عام 2015، فيما يخص "العائلة الأمريكية الآسيوية"، وردت مطالبة بالأولوية في 60.9 في المائة من التسجيلات الدولية، وكانت هذه النسبة 45.5 في المائة في الربع الأول من عام 2016.

## تكوين "عائلات تعيين" جديدة

72. يمكن تكوين "عائلات تعيين" أخرى في المستقبل، على سبيل المثال: تعيينات لجميع الأطراف المتعاقدة الثلاثة المذكورة أعلاه في "العائلة الآسيوية الأمريكية" والاتحاد الأوروبي على الأقل. ولكن من السابق لأوانه، في الوقت الحاضر، التنبؤ باستراتيجيات الإيداع التي سيتبناها مستخدمو نظام لاهاي، فهذه الاستراتيجيات لن تتضح، على الأرجح، إلا في السنوات المقبلة.

## خامساً. اعتبارات أخرى

73. بعد ما حدث في الآونة الأخيرة وما سيحدث في المستقبل من انضمام بعض المناطق التجارية الأكبر في العالم إلى نظام لاهاي، سوف توجد حاجة إلى مزيد من الوقت لاستيعاب نمو النظام وزيادة تعقده.

74. ويبدو أن المستخدمين، استجابةً منهم للتوسع الجغرافي لنظام لاهاي، يتبنون استراتيجيات إيداع مختلفة، مثل التقليل من استخدام الطلب الدولي كإيداع أول، بما في ذلك استخدام عدد أقل من التصاميم في التسجيلات الدولية أو تكوين عائلات تعيين. ويبدو أن مستخدمي النظام يأخذون بعين الاعتبار الإعلانات التي تتقدم بها الأطراف المتعاقدة، مثل الإعلان المنصوص عليه في المادة 13(1) من وثيقة 1999 بشأن وحدة التصميم، عند إيداع طلبات دولية.

75. ومن نافلة القول أن استراتيجيات الإيداع التي يتبناها مستخدمو النظام سوف تتأثر باحتمالية حدوث رفض في أحد الأطراف المتعاقدة، بالإضافة إلى تأثيرها بالإعلانات. وعلى وجه الخصوص، سوف يرصد المكتب الدولي عن كثب الزيادة المرتقبة في الرفض الصادر عن مكاتب الفحص، وأسبابه. وعدد حالات الرفض الصادرة عن مكاتب الفحص، بخلاف المكتب الكوري للملكية الفكرية، في وقت إعداد هذه الوثيقة، أقل من أن يشكل أساساً مهماً لتحليل أسباب الرفض. ونظراً لتزايد عدد التسجيلات الدولية التي تُعين أطرافاً متعاقدة لديها مكتب فحص، فقد يرتبط عدد حالات الرفض الصادرة عن هذه المكاتب ارتباطاً كبيراً بتعييناتها.

76. وأخيراً، قد يستغرق الأمر بضع سنوات قبل أن تُكتشف اتجاهات واضحة في استراتيجيات الإيداع في إطار نظام لاهاي. وسوف يواصل المكتب الدولي متابعتها، وتبادل ما يتوصل إليه من نتائج مع الفريق العامل في دوراته المقبلة. فلا يزال الطريق أمامنا طويلاً لتكوين فكرة شاملة عما سيؤول إليه نظام لاهاي، ولنقرر، عند مفترق الطرق، الاتجاه المستقبلي الذي سيسير فيه النظام.

77. والفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة والتعليق عليها.

[نهاية الوثيقة]